

دليل مختصر للمجتمع المدني عن المبادئ التوجيهية: فهم واستخدام المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة للشركات متعددة الجنسيات بشأن السلوك التجاري المسؤول

ما هي المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟

المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة للشركات متعددة الجنسيات بشأن السلوك التجاري المسؤول (المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) هي توصيات صادرة عن الحكومات وموجهة إلى الشركات حول كيفية التصرف بمسؤولية. تحدد المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معايير غير ملزمة تتعلق بالسلوك التجاري المسؤول عبر مجموعة من القضايا ذات الأهمية مثل حقوق الإنسان وحقوق العمال والبيئة، وتشمل أيضًا نظام تقديم شكاوى للنظر في الشكاوى المقدمة ضد الشركات التي يكون سلوكها دون المعايير التي تنص عليها المبادئ التوجيهية. وقد التزمت الحكومات التي تتبع المبادئ التوجيهية بتعزيز المعايير المنصوص عليها في هذه المبادئ من خلال وضع سياسات وقوانين طوعية وملزمة. وفي ظل غياب إطار دولي ملزم بشأن مساءلة الشركات، فإن المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعتبر إحدى الأدوات القليلة المتاحة لتوجيه عملية وضع السياسات بشأن السلوك التجاري المسؤول ومحاسبة الشركات عن الأضرار التي تتسبب بها في جميع أنحاء العالم.

اعرف المزيد





تتكون المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من قسمين: معايير للشركات، وإجراءات تهدف إلى توجيه عملية تنفيذ المعايير من قبل الحكومات.

اعرف المزيد



ما الذي تنص عليه المعايير؟

معايير للشركات - النقاط الرئيسية

الرفق بالحيوان



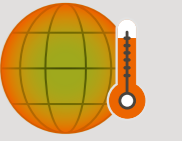
يتعين على الشركات احترام أعلى معايير الرفق بالحيوان وتجنب إلحاق أي ضرر بالتنوع البيولوجي ومعالجة هذا الضرر في حال حدوثه، وعلى الشركات ضمان وقاية الحيوانات من الأمراض وتقديم الرعاية البيطرية المناسبة لها وتوفير المأوى وتقديم خدمات الإدارة والتغذية. كما يتعين على الشركات خلق بيئة محفزة وآمنة للحيوانات وضمان التعامل الإنساني مع الحيوانات وتبني طرق إنسانية في ذبحها أو قتلها.

الفساد



يتعين على الشركات عدم الانخراط في أي شكل من أشكال الفساد سواء بشكل مباشر أو من خلال وكلاء، وبذل العناية الواجبة في معالجة الآثار المترتبة على الفساد. ويتعين على الشركات خلق ثقافة نزاهة، مثلاً من خلال تقديم الدعم من مديري الشركة والضوابط الداخلية. كما يتعين على الشركات إشراك المجتمع المدني في برامج مكافحة الفساد، والتحلي بالشفافية بشأن الحوادث التي تنطوي على ممارسات الفساد وضمان أن تتوافق ممارسات الضغط التي تتبناها مع التزامات الاستدامة التي تقع على عاتقها.

تغير المناخ



يتعين على الشركات أن تنفذ مسارات انتقالية تتماشى مع أهداف الحد من ارتفاع درجات الحرارة المتفق عليها عالمياً، كما هو الحال في اتفاقية باريس. وعلى الشركات تنفيذ ومراقبة أهداف قائمة على العلم فيما يتعلق بانبعاثات النطاق 1 و2 و3، وعليها إعطاء الأولوية للقضاء على الانبعاثات وليس تقليل الانبعاثات أو تعويضها، وعليها احترام قدرة المجتمعات على التكيف مع تغير المناخ وتحسين الكشف عن تأثيرات المناخ والاستجابات

المنافسة



يتعين على الشركات اتباع قوانين المنافسة المعمول بها في الولايات القضائية ذات الصلة. ولا ينبغي للشركات استخدام قانون المنافسة كذريعة غير مبررة لعدم مشاركتها في مبادرات السلوك التجاري المسؤول مع أقرانها. يتعين على الشركات تجنب التواطؤ بين أصحاب العمل بشأن الرواتب (تحديد الأجور) وممارسات التوظيف (مثل اتفاقيات توقعها الشركات فيما بينها) وتفضي بعدم قيامها بتوظيف موظفي بعضها البعض وعدم التنافس فيما بينها على تقديم أجور أعلى).

الإفصاح عن المعلومات



يتعين على الشركات الإفصاح عن الأضرار الاجتماعية والبيئية التي تسبب بها وكذلك عن الاستجابات لهذه الأضرار، بما في ذلك كجزء من إجراءات العناية الواجبة التي تنفذها. ويتعين عليها أيضاً الإفصاح عن هياكلها العالمية ورأسمالها وترتيباتها الرقابية والمالكين المستفيدين، من بين معلومات أخرى مهمة من الناحية المالية. يجب على الشركات أن تتوافق مع أفضل الممارسات المتعلقة بالشفافية وأن تتخذ خطوات للتغلب على عوائق اللغة أو غيرها من عوائق الوصول التي تواجهها المجتمعات المتضررة التي تبحث عن المعلومات.

البيئة



يتعين على الشركات بذل العناية الواجبة لمعالجة وجبر الأضرار التي تلحق بالبيئة مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وإزالة الغابات وتدهور النظم البيئية والتلوث، وعلى الشركات تنفيذ الأهداف والاستراتيجيات القائمة على العلم وتحسين أدائها البيئي بشكل مستمر. ويجب عليها إشراك الأشخاص المتضررين بشكل هادف وتقديم معلومات بيئية دقيقة وفي الوقت المناسب.

حقوق الإنسان



يتعين على الشركات احترام كافة حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، ويتعين عليها بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر المتقاطعة التي يتعرض لها أصحاب الحقوق، وإبلاء اهتمام خاص لمن يتعرضون لمخاطر متزايدة مثل الشعوب الأصلية والمدافعين عنهم. وعلى الشركات بذل العناية الواجبة المعززة في أماكن النزاع المسلح أو في الأماكن التي يوجد فيها خطر كبير من حدوث انتهاكات جسيمة.



المدافعون عن حقوق الإنسان

يتعين على الشركات الامتناع عن القيام بالأعمال الانتقامية (بما في ذلك الدعاوى الاستراتيجية ضد المشاركة العامة) التي تستهدف منتقدي النشاط التجاري وعليها تشجيع شركاء الأعمال (بما في ذلك الدول) على وقف ومنع الأعمال الانتقامية وعلى الشركات جبر الضرر الناجم عن الأعمال الانتقامية أو المساهمة في جبر هذا الضرر وتعزيز المساحة الآمنة.

الشعوب الأصلية



يتعين على الشركات أن تحترم حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك الحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة، وأن تولي اهتماماً خاصاً لحقوق الشعوب الأصلية أثناء بذل العناية الواجبة، مما يضمن المشاركة الهادفة مع جميع الفئات المتضررة كما يتعين على الشركات وقف الضرر الذي يلحق بالشعوب الأصلية والمدافعين عنها ومنع هذا الضرر وتخفيفه وجبره.

التحول العادل



يتعين على الشركات العمل على تقليل انبعاثات غازات الدفيئة ومنع تأثيرات الانبعاثات على العمال والمجتمعات والبيئة والتخفيف من هذه التأثيرات سواء في تحولها بعيداً عن الممارسات الضارة بيئياً وتحولها نحو الصناعات والطاقت الأكثر مراعاة للبيئة. وللمساعدة في ضمان التحول العادل، على الشركات أن تشارك بشكل هادف مع أصحاب المصلحة المعنيين، وأر تسحب من هذا الارتباط بشكل مسؤول حيثما كان ذلك مناسباً.

الحقوق المرتبطة بالأراضي



يتعين على الشركات أن تحترم الحقوق المرتبطة بالأراضي من بين حقوق الإنسان الأخرى المعترف بها دولياً، وعليها بذل العناية الواجبة لتحديد التأثيرات على الحقوق المرتبطة بالأراضي وحيازتها ومعالجة هذه التأثيرات وإشراك أصحاب الحيازة المتضررين بشكل هادف. وعلى الشركات أن تتجنب التهجير القسري والأعمال الانتقامية ضد الأشخاص الذين يدافعون عن الأراضي والغابات ومصايد الأسماك والأقاليم.

جبر الضرر



يتعين على الشركات أن تجبر الضرر أو تتعاون في جبر الضرر عندما تكون قد تسببت أو ساهمت في التسبب في آثار سلبية، بما في ذلك الأعمال الانتقامية. وعلى الشركات أيضاً تشجيع شركاء الأعمال في سلاسل القيمة الخاصة بها على معالجة الآثار السلبية التي يتسببون بها.

إشراك أصحاب المصلحة



يتعين على الشركات إشراك أصحاب المصلحة المتأثرين قبل وأثناء وبعد الأنشطة التجارية بشكل مستمر وذلك بحسن نية وبطريقة تستجيب لأراء أصحاب المصلحة. يجب أن تكون المشاركة في الاتجاهين وأن تتم في الوقت المناسب وأن يكون من الممكن الوصول إليها وأن تكون مناسبة وأمنة لأصحاب المصلحة، وعلى الشركات إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة الفئات المهمشة أو الضعيفة.

الضرائب



يتعين على الشركات أن تتبنى تدابير ضد التهرب الضريبي، مثل عدم إساءة استخدام المعاهدات الضريبية واستخدام مبدأ "الاستقلالية" في التسعير التحويلي. ويتعين أن تتحلى الشركات بالشفافية فيما يتعلق بالقضايا الضريبية، مثل مشاركة التقارير الخاصة بكل دولة على حدة والكشف عن برامج التخطيط الضريبي الصارمة.

التكنولوجيا



يتعين على الشركات بذل العناية الواجبة لمعالجة الأضرار الأخلاقية والعمالية والبيئية والاجتماعية الناجمة عن قيام شركاء أعمالها بتطوير التكنولوجيا وتمويلها وبيعها وترخيصها وتجارتها و (إساءة) استخدامها. ويتعين على الشركات أن تتبنى ممارسات شفافة ومسؤولة لإدارة البيانات، بما في ذلك فيما يتعلق بالخصوصية، وأن تسعى إلى تجنب إساءة استخدام التكنولوجيا المدنية من قبل القوى الاستبدادية، واحترام حقوق الأطفال فيما يتعلق بالتكنولوجيا.

حقوق العمال



يتعين على الشركات أن تحترم حقوق جميع العاملين في سلاسل القيمة الخاصة بها، وليس حقوق موظفيها فقط، بما في ذلك احترام حقهم في الانضمام إلى النقابات وحقهم في المفاوضات الجماعية. ويتعين على الشركات القضاء على العمالة القسرية وعمل الأطفال وإعطاء الأولوية لتوظيف العمال المحليين وضمان أجور لائفة وتجنب التمييز والحفاظ على أعلى معايير الصحة والسلامة في مكان العمل.

من المسؤول عن تطبيق المعايير؟



الشركات

يتعين على الشركات المتعددة الجنسيات من جميع القطاعات والأحجام ونماذج الملكية أن تلتزم بتنفيذ المعايير في أنشطتها وعملياتها عبر سلاسل القيمة الخاصة بها، مع العلم أن فشل الحكومات في احترام حقوق الإنسان أو الالتزام بالمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لا يقلل من التوقعات بأن تحترم الشركات حقوق الإنسان وتلتزم بالمبادئ التوجيهية.

نقاط الاتصال الوطنية

يجب على جميع الحكومات التي تتبع المبادئ التوجيهية إنشاء نقطة اتصال وطنية معنية بالسلوك التجاري المسؤول لتعزيز المعايير الواردة في المبادئ التوجيهية والمساعدة في حل الشكاوى المقدمة ضد الشركات التي يُزعم أن ممارساتها دون المعايير. ويمكن لنقاط الاتصال الوطنية أيضًا أن تساعد حكوماتها على تطوير السياسات والقوانين المتعلقة بالسلوك التجاري المسؤول. تقوم نقاط الاتصال الوطنية بترويج المبادئ التوجيهية لجميع أصحاب المصلحة من خلال المنشورات والأدوات والفعاليات. وخلال عمليات تقديم الشكاوى، يُتوقع من نقاط الاتصال الوطنية أن تعمل على تشجيع الحوار بين الأطراف (عادةً من خلال الوساطة) وتقديم إرشادات من الخبراء بشأن التنفيذ الصحيح للمعايير. ويتمثل الدور الذي تلعبه نقاط الاتصال الوطنية في مساعدة الأطراف على التوصل إلى اتفاق بشأن التزام الشركة بمعالجة الأضرار السابقة عند الاقتضاء، وتحسين الممارسات للمضي قدمًا. تختلف نقاط الاتصال الوطنية كثيرًا في هيكلها وعملياتها حيث تكون بعض نقاط الاتصال الوطنية موجودة في وزارة واحدة ويعمل بها موظفون حكوميون، في حين تضم بعض نقاط الاتصال الوطنية الأخرى ممثلين عن عدة وزارات، أو حتى ممثلين عن المجتمع المدني والنقابات وقطاع الأعمال. يُتوقع أن تكون جميع نقاط الاتصال الوطنية واضحة ومعروفة ويمكن الوصول إليها وشفافة وخاضعة للمساءلة ومحايدة ومنصفة ويمكن توقعها وأن تعمل بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية. بحسب خبرة منظمة OECD Watch، تختلف نقاط الاتصال الوطنية بشكل كبير من حيث تحقيقها لهذه التوقعات ومن حيث فعاليتها في الترويج للمبادئ التوجيهية والمساعدة في حل النزاعات.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي منتدى للحكومات لتمكينها من تبادل الخبرات والبحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المشتركة. تقدم لجنة الاستثمار وفرقة العمل المعنية بالسلوك التجاري المسؤول التابعتان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المساعدة للحكومات لتمكينها من تنفيذ المبادئ التوجيهية، كما تتولى اللجان الأخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العمل ذات الصلة بالسلوك التجاري المسؤول.

إرشادات العناية الواجبة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية



العناية الواجبة هي الأداة الرئيسية التي توصي المبادئ التوجيهية الشركات باستخدامها من أجل تحديد الأضرار الناتجة عنها ومعالجتها. تقدم إرشادات العناية الواجبة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن السلوك التجاري المسؤول إرشادات عملية للشركات في جميع القطاعات حول كيفية تنفيذ خطوات العناية الواجبة الست. كما تقدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إرشادات العناية الواجبة الخاصة بكل قطاع من القطاعات التالية: الزراعة والصناعات الاستخراجية والتمويل والملابس والأحذية والمعادن (التي مصدرها مناطق متأثرة بالصراعات ومعرضة للخطر الشديد، والقائمة على منع عمالة الأطفال).

اعرف المزيد



كيف يمكن أن تساعدك المبادئ التوجيهية لمنظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية في مكافحة الأضرار التي تسببها الشركات؟



استخدام المبادئ التوجيهية لدعم السياسات

تقدم المبادئ التوجيهية أيضًا أساسًا قويًا للقوانين والسياسات المتعلقة بمساءلة الشركات وبذل العناية الواجبة في سلسلة القيمة. كما أن المبادئ التوجيهية معترف بها باعتبارها المعيار العالمي الرائد بشأن السلوك التجاري المسؤول والعناية الواجبة. يتم تأليف المبادئ التوجيهية من قبل الحكومات وتدعمها الشركات والنقابات والمجتمع المدني، وهي تضمن تغطية واسعة للقضايا والقطاعات وأنواع الشركات وتضع إطارًا قويًا لمسؤولية الشركات. إن موازنة القوانين والسياسات الوطنية والإقليمية مع المبادئ التوجيهية، حيثما تكون المعايير المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية أعلى من تلك المنصوص عليها في القوانين والسياسات الوطنية والإقليمية، يمكن أن يعزز فعالية تلك المبادرات ويضمن تنفيذها بشكل أفضل من قبل الشركات.

وقد دعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والحكومات إلى الموازنة بين المبادئ التوجيهية والتدابير الطوعية والإلزامية الأخرى بشأن السلوك التجاري المسؤول.

استخدام المبادئ التوجيهية لتوعية المجتمع وإشراك الشركات

تعتبر المبادئ التوجيهية أداة قوية تهدف إلى إشراك كل من المجتمعات والشركات. إن توعية المجتمعات والعمال حول المعايير القوية التي تنص عليها المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تحظى بالدعم من الحكومات يمكن أن تساعد هذه المجتمعات وهؤلاء العمال على فهم كيفية تعرضهم لسوء المعاملة وعلى كيفية النضال بشكل أكثر فعالية من أجل الحصول على حقوقهم عند مخاطبة الشركات والحكومات. يمكن أن تساعد مخاطبة الشركات بشأن المعايير العالية المتوقعة منها وكذلك إبلاغها بالآليات لتقديم الشكاوى من خلال نقاط الاتصال الوطنية لغرض معالجة السلوك غير المسؤول، في تشجيع الشركات على التصرف بمسؤولية.





من يقدم الشكوى وماذا وأين ونصائح لتقديم شكوى قوية

استخدام المبادئ التوجيهية لتقديم الشكاوى



ما هي الشركات التي يمكنك تقديم شكوى ضدها؟

يمكنك تقديم شكوى ضد واحدة أو أكثر من الشركات متعددة الجنسيات المرتبطة بالضرر، إما إذا كان المقر الرئيسي للشركة متعددة الجنسيات يقع في دولة تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو إذا كان مكان وقوع الضرر في دولة تتبع المبادئ التوجيهية. ويمكنك تقديم شكوى ضد العديد من الشركات المرتبطة جميعها بنفس الوضع الأساسي.

نصيحة: فكر في الشكاوى المقدمة ضد كل شركة تربطها علاقة بالضرر. قم أولاً بتحديد الجهة المتسببة بالضرر، ثم حاول أن تكتشف (من خلال بحثك الخاص أو بدعم من منظمة مجتمع مدني أخرى) جميع الشركات (بما في ذلك الشركة (الشركات) الأم أو المستثمرين أو المشترين أو المستشارين) المرتبطة بالضرر من خلال تلك الجهة والتي يقع مقرها الرئيسي في البلدان التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. قد تتحمل هذه الشركات جميعها بعض المسؤولية عن الضرر، حيث يتعين على الشركات التي تتسبب بالضرر أو تساهم فيه أن توقف نشاطها الضار وتجبر الضرر أو تساهم في جبره، وعلى الشركات المرتبطة بشكل مباشر بالضرر أن تعمل على تخفيفه وتشجيع الجهات التي تربطها بها علاقات تجارية لجبر الضرر.

أين يتم تقديم الشكاوى؟

يجب تقديم الشكاوى إلى نقطة الاتصال الوطنية في الدولة التي نشأت فيها المشكلة، وهذه الدولة قد تكون الدولة التي يكون فيها للضرر تأثير على أرض الواقع (البلد المضيف)، وقد تكون الدولة التي يقع فيها المقر الرئيسي للشركة (البلد الأصلي) إما بسبب أن البلد المضيف لا يتبع المبادئ التوجيهية ولا توجد فيه نقطة اتصال وطنية، أو أن المشكلة نشأت بالفعل أثناء عملية اتخاذ القرار (السبب) على مستوى المقر الرئيسي. في بعض الأحيان، يوجد نقطتي اتصال وطنيتين في كل من البلد المضيف والبلد الأصلي، وفي هذه الحالة يمكن تقديم الشكاوى إلى كلتا نقطتي الاتصال الوطنيتين أو لواحدة منهما فقط، وسوف تتعاون نقاط الاتصال الوطنية التي تتعامل مع الشكاوى المقدمة بشأن نفس المشكلة.

نصيحة: قدم شكوى إلى الشركات ونقاط الاتصال الوطنية التي تدعم استراتيجيتك الأكبر بشكل أفضل. اضطلع على التقارير الصادرة عن منظمة OECD Watch بشأن تقييم فعالية نقاط الاتصال الوطنية وتواصل مع المنظمة لوضع استراتيجية حول مكان تقديم الشكاوى والشركات التي سيتم تقديم الشكاوى ضدها.

متى يمكن تقديم الشكاوى؟

يمكن تقديم الشكاوى قبل أو أثناء أو بعد حدوث الأضرار المزعومة (وعدم مراعاة المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

نصيحة: قم بتقديم الشكاوى في الوقت المناسب لدعم استراتيجيتك الأكبر. حدد أفضل وقت لتقديم الشكاوى فيما يتعلق بالجوانب الأخرى لاستراتيجيتك. فكر في أشياء مثل التوعية العامة بشأن المشكلة أو اهتمام وسائل الإعلام أو النشاط الحكومي بشأن القضايا ذات الصلة أو الجداول الزمنية للشكاوى الأخرى.

كيف تتقدم بشكوى

اكتب شكوى قصيرة وواضحة تبين أن الادعاءات تستوفي معايير القبول الستة المنصوص عليها في الإجراءات الواردة في المبادئ التوجيهية (الجزء الثاني من المبادئ التوجيهية). اتبع متطلبات تقديم الشكاوى الصادرة عن نقاط الاتصال الوطنية الفردية.

نصيحة: اتبع الإرشادات الصادرة عن منظمة OECD Watch حول كيفية صياغة شكوى قوية.

لماذا يتم تقديم الشكاوى؟

يمكن أن تكون الشكاوى المقدمة من خلال نقاط الاتصال الوطنية (التي تسمى بـ "الحالات المحددة") أداة مفيدة تستخدم في النضال من أجل تحقيق العدالة، فهي توفر بعض المزايا مقارنة بأنواع أخرى من المطالبات كما يلي:

- عادة ما تكون آليات التظلم من خلال نقاط الاتصال الوطنية أرخص وأسرع وأسهل من حيث الوصول إليها وأقل إثارة للجدل لأنها تركز على الحوار.
- تقدم المبادئ التوجيهية أسباباً للمطالبات أكثر من الأسباب التي يقدمها القانون.
- من الممكن أن توافق الشركات على نطاق أوسع من الاستجابات، مثل تحسين الممارسات المستقبلية ووقف الأضرار الحالية وتنظيف التلوث وتعويض الضحايا (رغم أن هذا أمر نادر الحدوث).
- حتى لو لم تنجح الوساطة في التوصل إلى اتفاق، فيمكن لنقاط الاتصال الوطنية تقديم توصيات لتشجيع ممارسات أفضل من قبل الشركات وتقرير ما إذا كان سلوك الشركات يفي بالمعايير التي تنص عليها المبادئ التوجيهية أم لا. وهذه التوصيات والقرارات يمكن أن تؤدي لاحقاً إلى جبر الضرر وإصلاحه.

نصيحة: أدرج شكوى مقدمة من خلال إحدى نقاط الاتصال الوطنية ضمن استراتيجية أوسع لتحقيق العدالة. ونظرًا لأن المعايير المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية هي معايير طوعية بالنسبة للشركات ولأن نقاط الاتصال الوطنية لا يمكنها أن تطلب من الشركات المشاركة في شكوى ما أو معالجة الأضرار الناتجة، فإن الشكاوى المقدمة من خلال نقطة الاتصال الوطنية قد لا تحقق تغييرًا ذا معنى بحد ذاتها، لكن إذا تم تقديم الشكاوى ضمن استراتيجية أوسع، فيمكن أن تؤدي الشكاوى في حد ذاتها إلى معالجة الأضرار، أو تزيد الاهتمام بالأضرار بين الجمهور ووسائل الإعلام والحكومات والمساهمين في الشركة المعنية أو المستثمرين للمساعدة في معالجة الأضرار لاحقاً. يمكن للشكاوى الاستراتيجية أيضاً أن تعزز المعايير العالمية بشأن نطاق وتوقعات السلوك التجاري المسؤول.

في بعض الأحيان، لا يكون تقديم شكوى إلى إحدى نقاط الاتصال الوطنية هو الطريق الصحيح للمضي قدماً، فقد يكون التحدث مباشرة إلى شركة ما أو إلى شركائها التجاريين أو مكتب حكومي ما أو وسائل الإعلام أسرع وأكثر تأثيراً. وقد تكون هناك أيضاً مسارات علاجية أفضل، بما في ذلك تقديم شكوى إلى محكمة ما أو محكمة إدارية أو لجنة حقوق إنسان أو آلية مساءلة تابعة لإحدى مؤسسات التمويل التنموي أو آلية تظلم تابعة لقطاع أو شركة ما.



من الذي يمكنه تقديم شكوى؟

يمكن لأي فرد أو مجموعة أو منظمة لها مصلحة بالقضايا المثارة تقديم شكوى، ويشمل ذلك أفراد المجتمع والعمال والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني التي تركز على القضايا ذات الصلة.

نصيحة: تعاون مع المجتمعات الأخرى والمجتمع المدني، فالتعاون مع المجتمعات والمجتمع المدني الوطني والدولي الذي يركز على القضايا أو الأضرار أو الشركات أو القطاعات أو مجموعات الضحايا المماثلة يمكن أن يعزز خبرتك وتأثيرك في الشكاوى. اتصل بمنظمة OECD Watch للحصول على المساعدة في بناء التعاون.

ما هي القضايا التي يمكنك تقديم الشكاوى بخصوصها؟

يمكنك تقديم شكوى بشأن فشل مزعوم من قبل شركة ما في اتباع واحد أو أكثر من المعايير العديدة الواردة في المبادئ التوجيهية، ويمكن تقديم الشكاوى بشأن الأضرار السابقة التي لم تعالجها الشركة بشكل كافٍ أو الأضرار التي تحدث حالياً أو الأضرار التي قد تحدث إذا مضت الشركة قدماً في الأنشطة المخطط لها.

نصيحة: اجمع أدلة مقنعة لدعم أقوى ادعاءاتك، يمكن أن تشمل الأدلة حول الضرر إفادات الشهود والوثائق الصادرة عن الشركة والمقالات أو التقارير العامة. يجب أن تساعد الأدلة في إظهار أن الضرر يحدث أو من المحتمل أن يحدث ويرتبط بإخفاق الشركة في تلبية المعايير الواردة في المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إن تقديم ادعاءات قوية بشأن عدد قليل من المعايير أفضل من تقديم العديد من الادعاءات الأقل قوة من حيث القدرة على إثباتها.

مراحل عملية تقديم الشكاوى عبر نقاط الاتصال الوطنية



حول منظمة OECD Watch

منظمة OECD Watch هي شبكة عالمية تتكون من منظمات المجتمع المدني وتضم في عضويتها أكثر من 130 منظمة متواجدة في أكثر من 50 دولة. تتكون المنظمة في عضويتها من مجموعة متنوعة من المؤسسات القاعدية بالإضافة إلى المنظمات الكبيرة الملتزمة بضمان احترام النشاط التجاري لحقوق الإنسان والكوكب وتحميل الشركات المسؤولية عن الأضرار التي تسبب بها في جميع أنحاء العالم. تنفذ منظمة OECD Watch مجموعة من الأنشطة التي تركز على تمكين المجتمعات والعمال والمجتمع المدني من المشاركة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتأثير عليها واستخدام المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ونظام الشكاوى التي يتم تقديمها من خلال نقاط الاتصال الوطنية وذلك من أجل إخضاع الشركات للمساءلة فيما يتعلق بسوء سلوكها.

بناء القدرات ودعم الحالات

تقدم منظمة OECD Watch التدريب والتوجيه حول كيفية استخدام المبادئ التوجيهية بشكل فعال في المشاركة والمناصرة وتقديم الشكاوى. نقدم المشورة للمجتمع المدني والضحايا على مدار عملية تقديم الشكاوى من خلال نقاط الاتصال الوطنية ونقدم منحاً صغيرة للمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية التي يساهم عملها في تحقيق أهداف الشبكة.

البحث والتحليل

تحتفظ منظمة OECD Watch بقاعدة بيانات لجميع الشكاوى المقدمة من المنظمات غير الحكومية والمجتمعات عبر نقاط الاتصال الوطنية وتجري تقييماً لنقاط الاتصال الوطنية بناءً على مؤشرات الأداء الرئيسية. تساعدنا هذه المعلومات على تتبع الاتجاهات وتحديد المشكلات وتحديد الممارسات الجيدة لتحسين التأثير الذي تحدثه المبادئ التوجيهية ونقاط الاتصال الوطنية.

السياسات والمناصرة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تعتبر منظمة OECD Watch هي الممثل المعترف به للمجتمع المدني في لجنة الاستثمار التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتشارك منظمة OECD Watch أيضاً في لجان أخرى تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومعنية بقضايا مستهدفة، مثل الانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وائتمانات التصدير والمشتريات المسؤولة. نطرح وجهات نظر المجتمع المحلي والمجتمع المدني في مناقشات السياسات التي تتم في أروقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

السياسات والمناصرة خارج نطاق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تستخدم منظمة OECD Watch خبرتها في المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمساعدة المجتمع المدني في عقد حملات المناصرة التي تدعو إلى سن قوانين وسياسات أقوى بشأن مساءلة الشركات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال تعزيز التوافق بين المبادئ التوجيهية والمبادرات الإلزامية.

قاعدة بيانات الشكاوى



تقييمات نقاط الاتصال الوطنية



انضم لعضويتنا



• تابعنا @OECDwatch
• اشترك في نشرتنا الإخبارية
• تقدم لعضوية منظمة Watch OECD

الموقع الإلكتروني: oecdwatch.org
البريد الإلكتروني: info@oecdwatch.org
الهاتف: +31 20 6391291

OECD Watch Secretariat
(c/o SOMO)
KNSM-Iaan 17
1019 LA Amsterdam
The Netherlands

اتصل بنا